دراسة واقع الاقتصاد التشاركي في العراق وسبل تعزيزه في ظل التحديات الحالية

م.د. عبير مرتضى حميد السعدي(*)

المستخلص

تناولت الدراسة مفهوم الاقتصاد التشاركي الذي يعتمد على تقاسم الأصول (رأس المال المادي والمالي و / أو البشري) بين عدة أفراد عبر منصات رقمية لخلق قيمة لطرفين على الأقل ، أي انه مجال جديد نسبياً في الاقتصاد يعتمد على المنصات الرقمية في مختلف المجالات مثل السكن والمواد والسلع والنقل وتبادل المعلومات والمعرفة. لهذا هدفت الدراسة إلى استعراض مفهوم الاقتصاد التشاركي وخصائصه والمنافع التي يحققها، وكذلك دراسة واقع الاقتصاد التشاركي في العالم وفي العراق على وجه الخصوص، حيث تبين أن الاقتصاد التشاركي في العراق يواجه العديد من التحديات التي تحول دون انتشاره. وعلى هذا الأساس، أوصت الدراسة بضرورة توفير بيئة مشجعة لنمو الاقتصاد التشاركي في العراق عبر توفير بنية تحتية تكنولوجية داعمة ووضع إطار تنظيمي للشركات المتعاملة في هذا المجال.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد التشاركي، المنصات الرقمية.

المقدمة

ظهر الاقتصاد التشاركي كنمط جديد من الأنماط الاقتصادية في بداية القرن الحادي والعشرين، حيث يتميز بتشجيع المشاركة والتعاون بين الأفراد والمجتمعات، ويتأثر بالتطور التقني والتكنولوجي. وتعد الأزمات الاقتصادية، وخاصة الأزمة المالية العالمية في ٢٠٠٨، من العوامل التي ساهمت في نمو هذا الاقتصاد. ظهرت الشركات والمنصات الاقتصادية التشاركية من اجل الاستفادة من الفائض السلع والموارد المهدرة من خلال مشاركتها وتبادلها بين الأفراد، مما يؤدي إلى تحسين جودة الحياة وتقليل التلوث البيئي.

(*) مركز الدراسات الاستراتيجية -جامعة كربلاء . rihan9927@gmail.com

ويعتبر العراق من الدول التي شهدت ظهور الاقتصاد التشاركي في السنوات الأخيرة، خاصة في مجال النقل، نظرًا للحاجة الملحة لتنويع مصادر الدخل وخلق فرص عمل جديدة في ظل الأوضاع الاقتصاديــة والسياسيــة الصعبــة التي تمر بها البلاد.ولهـذا، سنتناول في هـذه الدراسة الاقتصاد التشاركي من حيث مفهومه وخصائصه ومزاياه، بالإضافة إلى عرض بعض التجارب العالمية في هذا المجال على مستوى الدول والشركات. كما سنستعرض الواقع الراهن للاقتصاد التشاركي في العراق والتحديــات التــي تواجه وسنستخلص أهم السياسات والآليات المقترحــة لتعزيز هذا النمط الاقتصادي في البلاد.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث بأن الاقتصاد التشاركي في العراق يواجه عدة تحديات تشريعية وقانونية وثقافية تعيق انتشاره وتطوره، مثل عدم وجود بنية تحتية تكنولوجية داعمة ومعوقات الاتصال وتلكؤ الإنترنت، بالإضافة إلى عدم وجود إطار تنظيمي للشركات المشاركة في الاقتصاد التشاركي في العراق.

فرضية البحث

يجلب الاقتصاد التشاركي العديد من المنافع للأفراد والمجتمع، كما يمكن أن يسهم في دعم البرامج الحكوميــة الاقتصادية والاجتماعية فــي البلد. وعلى الرغم من عمله المحدود في بعض القطاعات، إلا أنه تمكن من التغلب على العديد من التحديات الاجتماعية والاقتصادية.

اهمية البحث

تكمن اهمية البحث في قدرة الانظمة الاقتصادية التشاركية على تحسين الوضع الاقتصادي وتحقيق العدالــة الاجتماعية وتشجيع التنميــة المستدامة في العراق ، فالاقتصاد التشاركي يعتمد على المشاركة والتعــاون بين أفراد المجتمع لتحقيق أهــداف اقتصادية واجتماعية مشتركة، ويسعى إلى توزيع الثروة والفرص بشكل أكثر عدالة وتوفير فرص العمل والاستثمار في كافة المناطق .

هدف البحث

يرمي البحث إلى ما يلي:-

١- دراسة مفهوم وخصائص ومزايا الاقتصاد التشاركي .

٢- توضيح بعض االتجارب الدولية المطبقة للاقتصاد التشاركي على مستوى الدول والشركات

٣- عــرض واقــع الاقتصاد التشاركــي في العراق وتوصيــف اهم التحديات التــي تجابه تنشيط الاقتصاد التشاركي في العراق.

٤- استعرض بعض السياسات والآليات المقترحة لتنشيط الاقتصاد التشاركي في العراق، وذلك بهــدف تنويــع مصادر الدخل وتوفير فرص عمل جديدة، وتحسين جودة الحياة والحد من التلوث البيئي في العراق

منهجية البحث:

اعتمـد البحث على المنهج الوصفي ، حيث يتم استخـدام الوصف والتحليل لتحقيق أهداف البحث. وتـم جمـع البيانات والمعلومـات من مصادر متنوعـة، مثل الدراسـات والأبحاث السابقـة، التقارير والإحصاءات الرسمية، والمواقع الإلكترونية الموثوقة.

المبحث الأول

الاطار النظري والمفاهيمي للاقتصاد التشاركي

أولا: مفهوم الاقتصاد التشاركي

ان مفهـوم " المشاركة" ليس بالمفهـوم الحديث بل هو من المفاهيم القديمة التي ظهرت منذ القدم ، فمشاركـة العوائل والأصدقاء والجيران من طعـام والأدوات ثقافة المشاركة بين العائلات والأصدقاء والجيـران بشكل روتيني وأصبحت أكثر شـيوعًا، حيث يتم مشاركة الطعـام والأدوات بشكل متكرر. وعلـى الرغـم من أن هذا النـوع من المشاركة يعتمد عـادة على الثقة، إلا أنه يتـم دفعه بشكل أساسي بالالتزام الاجتماعي بدلاً من المنفعة الاقتصادية. في البداية، كانت المنصات الاقتصاد التشاركي، مثل Couchsurfing و Freecycle، تهدف إلى تعزيز هوية المجتمع والمعاملة بالمثل بين أفراد المجتمع بـدلاً مـن تحقيق الربح. ومع تغير مفهـوم الاستهلاك، خاصة تحت تأثير الأزمـة المالية لعام ٢٠٠٨، تحول مفهوم استخدام الموارد المادية من "امتلاكها" إلى "الحق في استخدامها بطريقة فعالة" وأصبح الرغبـة في مشاركة تلك الموارد والحصول على الدخول هو حافز الأساسي وظهور منصات الرقمية مثـل Airbnb و Uber. وبالتالي، تحول "اقتصـاد المشاركة" إلى نموذج اقتصادي يدفعه الربح من خلال دفع رسوم العضوية.

لقـد تعددت مفاهيم الاقتصاد التشاركي مع اختلاف وجهات النظر والمنطلقات التي اتبعها الباحثين فـي تسمية وتعريـف الاقتصـاد التشاركـي (Economy Sharing)فهنـاك من يـرى ان الاقتصاد التشاركي"نظـام قائـم على مشاركة الاصول والخدمات الغير مستغلـة، وذلك مجاناً او برسوم رمزية مباشـرة مـن الافراد، لتحقيق منافع اقتصاديـة وبيئية أو اجتماعية، مع الاخذ فـي الاعتبار القيمة التي أضيفت لقنوات الاتصال على شبكة الانترنت والمتمثلة في الجودة والثقة والامان، وهو على ذلك يمكن أن يسمى (الاستهلاك التعاوني) يعرف الاقتصاد التشاركي بانه "نظام الاقتصادي اجتماعي يقوم على مشاركـة المـوارد والأصول البشرية والمادية بين الافراد والمؤسسـات الخاصة والعامة " أي ان هذا النظـام خدمة تجارية تقوم علـى مبدأ مشاركة الافراد او المؤسسات لأصـول التي تمتلكها بحيث يقدم الافـراد او المؤسسات أصحاب الأصول خدمات مقابل اجر. في حين عرف الاقتصاد التشاركي بانه" تقاسـم الأصـول - رأس المال المادي والمالي أو البشري بين عديـد من الافراد دون نقل للملكية وذلك عبـر منصـة رقمية لخلق قيمة لطرفين على الأقل " يلقي الاقتصـاد التشاركي بشبكة واسعة جدًا ومن المهم ان ندرك أن الفوائد البيئية أو الاجتماعية أو الاقتصادية المحتملة تعتمد على الفوائد المادية طبيعة وسياق العمل.

فهناك العديد من التعريفات التي تناولت الاقتصاد التشاركي والتي لا تخرج عن مضمون التعريف الذي تعتبر الاقتصاد التشاركي "نموذج اقتصادي قائم على استخدام الشركات الالكترونية لتأجير ومشاركة وتبادل السلع والمنتجات والخدمات والخبرات الشخصية وبالتالي فهو نموذج تستند أساسا إلى الدور الكبير الذي تلعب به تقنيات الاتصال الحديثة في بناء وصنع العلاقات بين الأفراد، وبالتالي إتاحة الفرصة لتبادل ممتلكاتهم الخاصة بناء على اساسيات العرض والطلب"،(١)

ونظراً لحداثة مفهوم الاقتصاد التشاركي اقترح الكثير من الباحثين مفاهيم بديلة للاقتصاد التشاركي منها:الاقتصاد التعاوني ، والاستهلاك التعاوني ، والاقتصاد عند الطلب ، والخدمات عند الطلب ، واقتصاد العربة ، والاقتصاد المستقل ، واقتصاد الأقران ، واقتصاد الوصول ، واقتصاد الحشود ، والاقتصاد الرقمي ، واقتصاد المنصات... الخ .(٢)

ثانيا// خصائص الاقتصاد التشاركي

في هذا القرن ، ظهرت العديد من المشاكل المتعلقة بالاستهلاك المفرط ، والإنتاج المفرط ، والاستخدام غير الأمثل للموارد ، وما إلى ذلك. وقد أدى ذلك إلى ظهور العديد من الممارسات البديلة، مع التركيز على قوة الأقران، وليس على النظام الاقتصادي أو الإنتاج أو الاستهلاك. وتشمل هذه الممارسات التمويل الجماعي ، أو مشاركة المأوى ، أو مشاركة وسائل النقل ، أو الأدوات ، أو المعرفة ، أو الوجبة ، أو حتى وقت شخص ما(٣). في هذا السياق ، برز الاقتصاد التشاركي كمجال للدراسة بخصائص فريدة وهي:

١. يتمحور الاقتصاد التشاركي حول مشاركة الأصول والخدمات غير المستغلة بين الأفراد بشكل مجاني أو برسوم رمزية مباشرة، وذلك لتحقيق منافع اقتصادية واجتماعية وبيئية، مع مراعاة القيمة التي تضاف لقنوات الاتصال على شبكة الإنترنت، مثل الجودة والثقة والأمان. وتسمح المنصات الخاصة بالاقتصاد التشاركي للمستخدمين بمشاركة ممتلكاتهم مع الآخرين، وبالتالي تطوير نماذج استهلاكية جديدة حيث يتمتع الكثيرون بالسلع المملوكة لعدد قليل. كما يقلل الاقتصاد التشاركي من الحاجة إلى شراء نفس المنتجات اليومية مثل الألعاب والأجهزة الرقمية وأدوات البناء والمعدات الرياضية، حيث يتيح للمستخدمين الوصول إلى تلك المنتجات بسهولة وبتكلفة مناسبة، كذلك يسهم الاقتصاد التشاركي في تغيير ثقافة المستهلكين، حيث يتمحور حول مفهوم مشاركة الوصول إلى الأصول بدلاً من امتلاكها ويؤدي ذلك إلى تخفيض التكاليف بشكل كبير لأن المستهلكين يدفعون فقط مقابل الوقت اللازم للاستخدام(٤).

٢. الإنترنت والتكنولوجيات المبتكرة هي جوهر الاقتصاد التشاركي، حيث أصبح ظهور الاقتصاد التشاركي ممكنا من خلال تطوير بعض الأجهزة الرقمية المبتكرة مع شبكات الإنترنت ، اذ تعتمد غالبية مبادرات الاقتصاد التشاركي على منصات عالية التقنية تتيح الجمع بين ميزات متعددة مثل الموقع بواسطة نظام تحديد المواقع العالمي (GPS) ، والرسائل الفورية ، والمدفوعات عبر الإنترنت ، وأنظمة التصنيف ، وتكامل الشبكات الاجتماعية.

٣. الاقتصاد التشاركي هو نظام قائم على السوق أي عملية العرض والطلب. من المهم ملاحظة أن الاقتصاد التشاركي يرتبط أيضا بمصطلح "الاقتصاد"،أي انه تجري فيه عمليات العرض والطلب للسلع والخدمات في مكان معين يعرف بالسوق المنصات الرقمية في الاقتصاد التشاركي(٥).

٤. يعتمد الاقتصاد التشاركي على المشاركين، يعتمد الاقتصاد التشاركي على شبكة كبيرة من المشاركين منضمين الى شبكة اتصالات ضخمة يكون فيها الانضمام سهل ومشفر وتوفر الخدمات عند الطلب وتبادل السلع والخدمات في أي وقت وأي مكان.

٥. يستند الاقتصاد التشاركي على شبكات لامركزية، وهو يختلف عن الهياكل الهرمية حيث يتم تصميم المنصات الاقتصادية كشبكات لامركزية وغالباً ما تكون موزعة. تهدف الشبكة اللامركزية إلى نشر سلطة صنع القرار بين المشاركين بهدف تجنب التحكم الذي يمارسه الوسيط في المعاملات الاقتصادية. ومع ذلك، يعتبر المنصات أحيانًا نوعًا من الوسيط، إذ تسمح للعاملين في الاقتصاد التشاركي بتحديد جدول أعمالهم وأسعارهم وإعداداتهم وفي نفس الوقت يقرر مالكو المنصات في النهاية القواعد والالتزامات الأساسية ولديهم القدرة على تغييرها في أي وقت.

٦. سمح الاقتصاد التشاركي بالتعامل بين الأفراد مباشرةً (معاملات من النظير الى نظيرP٢p) ودون وجود وسيط خارجي ، وتهدف منصات P٢p المستخدمة في الاقتصاد التشاركي إلى تمكين الأفراد بسبب عدم الحاجة للدفع او الاستثمار السابق، واستبدال الشروط القانونية باشتراكات بسيطة عبر الإنترنت، والسماح للمستخدمين بالاستفادة من ممتلكاتهم ومعرفتهم ووقتهم(٦).

٧. يمثل الاقتصاد التشاركي نظامًا اقتصاديًا واجتماعيًا جديدًا يقوم على تعطيل النظم الاقتصادية التقليدية، ويتم دمجه في الاقتصادات الرقمية، وذلك يؤدي إلى تعطيل الممارسات التجارية الشائعة واللوائح التقليدية وأنظمة السياسات والتشريعات المدنية وسلوك المستهلك والعادات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى. بالمقارنة مع المنظمات الربحية، يعمل الاقتصاد التشاركي على تعزيز الوصول إلى الملكية والتعاون بين الأفراد المجتمع.

٨. تعزيز الثقة بين الافراد يسهم في تعزيز القيمة الاجتماعية، وعادة ما تتكون الثقة من أنظمة السمعة التي تساعد على بناء الثقة بين الأفراد. وعلى الرغم من أن الثقة بين الافراد تعزز التبادلات الناجحة في الاقتصاد التشاركي، فإن عدم وجود الثقة يثني الأفراد عن مشاركة سلعهم أو مساحاتهم الخاصة مع الآخرين. ولهذا السبب، ظهرت نظم السمعة، حيث يمكن للناس تقييم خدمات بعضهم البعض عن طريق التعليقات والتصنيفات، وهذا يمثل تحولًا في الأسواق الرقمية.

عادةً، يعتبر المشاركون في الاقتصاد التشاركي التعليقات والتقييمات دليلاً موثوقًا به وجديرًا بالثقة لبناء قراراتهم النهائية عند الوصول إلى الخدمة. وبشكل عام، يمكن أن تؤدي المجتمعات الكبيرة إلى إنشاء نظم أكثر عدلاً مقارنةً بالمجتمعات الصغيرة. ومن الناحية الإحصائية، فإن الأصل الذي يتم تقييمه من قبل عدد كبير من الأشخاص يعتبر أكثر موثوقيةً من نفس الأصل الذي تم تقييمه من قبل عدد قليل.

٩. يتمحـور الاقتصاد التشاركي حول التجارب الجماعية والإبداع المشترك والأساليب الحيوية المستدامة، ويشجع على التعاون والتضامن بين أفراد المجتمع المحلي، مما يتيح لهم فرصة الاستهلاك المشتـرك للسلـع والخدمـات عبر دعـم الثقة والإيثـار والشفافية والانفتـاح والمـوارد المشتركة بين المستخدمين .

ثالثا//فوائد الاقتصاد التشاركي

يركـز معظم الأدبيات المتعلقة بالاقتصاد التشاركي على الفرص المتاحة في البلدان المتقدمة حيث تكون "الأصول المعطلة" والتي يمكن مشاركتها واستخدامها بشكل أكثر فعالية بدل من استخدامها بشكل فردي عبر استخدام منصات الاقتصاد التشاركي التي توفر التكاليف وتحقق مكاسب وتقلل التلوث..أما في البلدان النامية، فإن الاقتصاد التشاركي يمكن أن يقدم فرصًا للأشـخاص الذين لا يمتلكون الأصول المعطلة الضرورية، حيث يمكن لهؤلاء الأشـخاص الاستفادة من خدمات المشاركة بدلاً من الامتلاك الفـردي للأصول. وهذا يساعد على تحسين الوصول إلى الخدمات وتوفير التكاليف للأفراد الذين ليس لديهـم القدرة على امتلاك الأصول بشكل فـردي، وبالتالي يقدم مساهمة مهمة في التنمية المستدامة.لذا يمكن نبين اهم فوائد اومزايا التي يوفرها الاقتصاد التشاركي(٧):

١. الفعاليـة من حيث التكلفة: يوفر الاقتصاد التشاركي الوصول إلى السلع والخدمات بتكلفة أقل من النماذج التقليدية. على سبيل المثال ، يمكن للأشخاص تأجير سياراتهم أو منازلهم غير المستخدمة للإقامات القصيرة ، وتوفير أماكن إقامة بأسعار معقولة للمسافرين.(٨)

٢. المرونة: يوفر الاقتصاد التشاركي المزيد من فرص العمل المرنة ، مما يسمح للناس بكسب المـال بشروطهـم الخاصة. يمكن أن يكون هذا مفيدًا بشكل خاص لأولئك الذين يبحثون عن عمل بدوام جزئي أو عمل مؤقت.

٣. الاستدامـة: من خلال تقاسم الموارد ، يمكن للاقتصاد التشاركي أن يساعد في تقليل النفايات وتعزيـز الاستدامة البيئية. على سبيل المثال ، يمكـن أن تقلل مشاركة السيارة من عدد السيارات على الطريـق ويقلل الازدحامات المرورية وانبعاثـات غازات الاحتباس الحراري بنسبة تصل إلى ٥٠٪ ، في حين تشير احدى الدراسات الى ان استخدام المغاسل المشتركة أو خدمات غسيل الملابس تقلل من استهـلاك المـوارد المائية بنسبة ٣٠-٩٠٪ مقارنة بامتلاك واستخـدام آلة في المنزل وتشير التقديرات إلى أن استئجار الأدوات يقلل من استهلاك المواد بنسبة ٩٠٪، كما تتوقع المنظمات البيئية ان الاقتصاد المشاركة يمكن ان يحقق فوائد بيئية واقتصادية فمثلا: ان مشاركة الدراجات ومشاركة الركوب ، والتي يمكـن أن تساعد في تخفيف حركـة المرور وتقليل انبعاثات غازات الاحتبـاس الحراري. وكما يمكن أن يساعـد استئجـار البضائع التي يتم استخدامها بشكل دوري أو لفترة قصيرة ، مثل الأدوات المنزلية والألعاب ، في تقليل النفايات الصلبة.(٩)

٤. زيادة الروابط الاجتماعية: يمكن للاقتصاد التشاركي أن يساعد في تعزيز الشعور بالتواصل

المجتمعي والاجتماعي. من خلال التفاعل مع الآخرين من خلال منصات المشاركة ، يمكن للأشخاص بناء العلاقات والثقة ، وإنشاء مجتمع أكثر ارتباطًا.

٥. الوصول إلى أسواق جديدة: يمكن للاقتصاد التشاركي أن يمكّن الأفراد والشركات الصغيرة من الوصول إلى عملاء وأسواق جديدة. على سبيل المثال ، يمكن لمالك الأعمال الصغيرة سرد خدماته على منصة مشاركة والحصول على عرض لجمهور أكبر.

٦. الابتكـار: يمكـن أن يؤدي الاقتصـاد التشاركي إلى حـدوث ابتكارات مختلفـة في مجالات مختلفـة، حيث يمكن للأفراد والشركات تبادل المعرفة والخبـرات والموارد، والعمل معًا على تطوير حلول جديدة وتقنيات أعمال مبتكرة.على سبيل المثال، يمكن للأفراد والشركات المشاركة في الاقتصاد التشاركي في مجال التكنولوجيا والابتكار، حيث يمكن للمبرمجين والمطورين والمهندسين المعماريين العمل معًا على تطوير تطبيقات وبرامج جديدة، وتحسين التقنيات الحالية.

٧. تمكين التنمية:للاقتصاد التشاركي قدرة على تعزيز النمو وجذب الاستثمارات وزيادة فرص العمـل ، ففـي الهند ساعد نموذج المشاركة في السيـارات في إنشاء فرص عمل جديدة في مدينة تاميل نادو، اذ عرضت شـركات المشاركة في السيارات ٣٠,٠٠٠ وظيفة للعاطلين عن العمل، وهذا يعكس قدرة النموذج على خلق فرص عمل جديدة وتوفير الدخل للأفراد الذين يحتاجون إلى العمل. بالإضافة إلى ذلك، توفر الشركات الناشـئة في مجال المشاركة في السيـارات فرصًا للتدريب والتطوير المهني للأفـراد الذين يعملـون لديها، وهذا يساعد على تطوير مهاراتهم وتحسيـن فرصهم في الحصول على وظائف أفضل في المستقبل.اذ شجعت تلك الشركات المشاركة في السيارات النساء على الانضمام إليها، وتوفـر برامج تدريبية لـ ٥٠,٠٠٠ امرأة، وهذا يعكس قدرتها على تحقيق التوازن بين الجندر وتمكين المـرأة فـي الاقتصاد. في حين تساهم منصات المشاركة في افريقيا الى تسهيل الأنشطة الزراعية عبر منصـة "Hellotractor" وهي منصة تستخدم لتمكين المزارعيـن الذين لديهم جرارات من تأجيرها للآخريـن الذين يفتقـرون إلى المعدات ، وكما تساهـم في توفير المخازن المشتركـة لخزن المنتجات الزراعية والمحاصيل المزروعة في رواندا لتفادي تلف المحاصيل وتحسين جودتها.بشكل عام، يمكن أن يساعـد الوصـول إلى المعدات والتكنولوجيـا والمرافق الزراعية الأفـراد والشركات على تحسين إنتاجيتهـم وجودة المنتجـات، وبالتالي زيادة الدخل وتحسين الحيـاة المعيشية للمزارعين والمجتمعات المحلية.

٨. تمكيـن ريادة الأعمال: يمكـن لمنصات الاقتصاد التشاركي تمكين ريـادة الأعمال الصغيرة ودعم الأفراد العاملين بدوام جزئي. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنصات الرقمية مطابقة قاعدة عملاء متنوعـة مـع مجموعة من مقدمي الخدمات الصغيرة، مما يمكـن الشركات الصغيرة من الوصول إلى عدد أكبر من العملاء، مثال على ذلك : في الهند تمكن السائقين المشاركين في خدمة توصيل العربات الآلية "Jugnoo" تحقيق أجور أعلى إذا حصلوا على تقييمات جيدة. في حين نجد ان منصات الاقتصاد التشاركـي في فلبين سعت دائما الى تدريب العامليـن في منصات "Freelancer" الخاصة بالعمل ، ومنصـة "Mober" الخاصـة بتسليم البضائع ، ومنصة "Good Meal Hunting" الخاصة باعداد

الطعام المطبوخ في المنزل. لذا قد يوفر الاقتصاد التشاركي التمويل والتدريب مما يخلق فرص العمل للعاطلين عن العمل، ودعم المشاريع الصغيرة ومتناهية الصغر، كلها فوائد اجتماعية واقتصادية مهمة يمكن أن تسهم في التخفيف من حدة الفقر.

٩. أداة للتنظيم:يشير البنك الدولي في تقاريره الدولية إلى أن الأعمال التجارية في الاقتصاد التشاركي يمكن أن تحل بعض الحواجز التي تعيق الاستثمار في البلدان النامية، مثل ضعف التنظيم والحوكمة غير الموثوقة ونقص التمويل. ومن خلال أنظمة المراجعة الذاتية للعملاء والمستخدمين يمكن تحقيق التنظيم الذاتي، ففي مدينة رواندا الافريقية سمح تطبيق سيارات ودراجات الأجرة "Safemotos" للمستخدمين بالعثور على سائقي سيارات الأجرة ودراجات نارية آمنين ومراقبة سلامة قيادتهم من خلال المراجعات وتتبع نظام تحديد المواقع العالمي(GPS)، وكما توفر البيانات التي يجمعها التطبيق معلومات لتنظيم وتطبيق معايير السلامة والجودة بين المنافسين .ويمكن أيضًا للمنصات الرقمية أن تكون وسيلة لإضفاء الطابع الرسمي على الأعمال التجارية ، وهو أمر ضروري للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل ولتحسين الرفاهية الاجتماعية. اذ تتألف نسبة كبيرة من الاقتصادات النامية من الأعمال التجارية غير الرسمية؛ حيث تشكل هذه الأعمال أكثر من ٤٠٪ من الاقتصاد ألافريقي وأمريكا اللاتينية ، وفي آسيا تشكل العمالة غير الرسمية ٦٥ ٪ من اجمالي العمالة ومن المعلوم يفتقر العاملون في الأعمال التجارية غير الرسمية إلى الحماية القانونية والاجتماعية التي تتيح لهم الحصول على حماية الضمان الاجتماعي والظروف العادلة والموحدة للعمل ، مثل ساعات العمل والأجور العادلة والسلامة في مكان العمل.

المبحث الثاني.

تطبيقات الاقتصاد التشاركي عالمياً

في الآونة الأخيرة، شهد الاقتصاد التشاركي ارتفاعًا كبيرًا بفضل توفّر المنصات الرقمية التي تمكّن الأفراد من التبادل وتشجيع ريادة الأعمال المشتركة. كما تقدّم تطبيقات الهواتف المحمولة للمستهلكين فرصة تسهيل عمليات البيع والشراء والتعامل مع الأصول المادية وغير المادية. يشكّل هذا التطور تحوّلاً من النموذج الاقتصادي التقليدي حيث تمتلك الشركات الموارد وتنتج السلع والخدمات، إلى النموذج الجديد الذي يتيح للأفراد والشركات الاستفادة من المنصات الرقمية التي تجمع بين الموردين والمستهلكين، كما يتيح لهم تحقيق الدخل من خلال استغلال الأصول غير المستغلة. وبالتالي، نلاحظ أننا نتجه نحو اقتصاد يتم فيه تقاسم الأصول المادية على شكل خدمات(١٠).

وقد أثبتت الاقتصاد التشاركي نجاحاً كبيراً في العديد من المجالات، مثل الضيافة والمطاعم والسيارات والنقل والعمالة والتسليم والقروض القصيرة الأجل والتجزئة والسلع الاستهلاكية، حيث تقوم المنصات الرقمية بتسهيل التعامل بين الأفراد وتوفير الخدمات بشكل أفضل وأسرع وأكثر فعالية، وبتكلفة أقل بكثير من التعامل مع الشركات التقليدية. حيث أصبح اقتصاد المشاركة ينمو بشكل كبير ومتزايد في الآونة الأخيرة، فقد بلغ عددالشركات ٩٨٢٩ شركة في الاقتصاد التشاركي تعمل في ١٣٣ دولة و ٢٥ فئة ، بما في ذلك الأعمال والابتكار ، والتمويل والاقتصاد ، والأغذية والمشروبات ، والتكنولوجيا والبيانات ، والعقارات(١١).

اما اذا جاءنا على الاقتصاد التشاركي وتوسعه على مستوى الدول نجد مثلا الهند هناك دفعة كبيرة نحـو الرقمنة من قبل الحكومة الوطنية وعلـى المستويين المركزي والمحلي. وقد أدت أولوية السياسة هـذه إلـى توسـع كبير في حجم ونطـاق الأعمال الرقمية. اذ تظهر كل يوم شـركات ناشـئة جديدة يتم تسجيلها كل أسبوع تقدم منتجات وخدمات جديدة باستخدام المنصات الرقمية.(١٢).

وفي الصين ، أشار تقرير الصادر من مركز المعلومات الوطنية والجمعية الصناعية الصينية الى حجـم الصفقات المعقودة في سـوق الاقتصاد التشاركي الصيني والتي سجـل اكثر من ٤,٩٢ ترليون يـوان اي مايعـادل (٧٧٨)مليار دولار عام ٢٠١٦ ،بمعدل نمو سنوي يصل الى (٤٧,٢٪) ، وأشـار التقرير ان عدد العاملين الذين تم توظيفهم هو (٧٠) مليون شخص عام ٢٠١٧ ، بزيادة قدرها مليون شـخص عن العـام السابق بسبب زيادة الاستثمارات الى ٢١٦ يـوان أي بمعدل نمو سنوي يصل الى (٢٥,٧٪)(١٣).

وقدمـت الصين منصات الاقتصاد التشاركي التي تتميـز بالمرونة والتنوع على مستوى عالٍ، ما يقـارب مـن ٨٥,٥ مليون فرصة عمل. وأشـارت تقديرات إلى أن حجم التجـارة الاجمالي للاقتصاد التشاركـي سيشكـل أكثر من ١٠ ٪من إجمالي الناتـج المحلي للصين بحلول عـام ٢٠٢٠ بمعدل نمو سنـوي يبلـغ ٤٠.٪(١٤)اما على مستوى الدول العربية ، فوفقا لاحـد المسوحات الاستقصـائية على دول الخليج.انفـق المستهلكـون ما يقارب ١٠,٧مليار دولار عام ٢٠١٦ على برامج اقتصاد المشاركة في خمسة قطاعات رئيسيـة: الاقامة، والنقل، والخدمات المنزلية، والخدمات التجارية، والمالية. ومن المتوقـع زيـادة الانفاق نتيجة التطـور الملحوظ في سلوك المواطنين بشكل خـاص لزيادة الطلب على المشاركـة فـي الخدمات الاقتصادية. أوضـح نتائج المسح ان قطاع النقل يتمتـع بأعلى معدل استخدام باقتصـاد المشاركـة، حيـث استخدمه ٢٨ ٪ مـن المستجيبين بانتظام، كما كان اعلـى معدل لاستخدام برامـج الاقتصاد التشاركي فـي الامارات وعلى مستوى جميع القطاعـات باستثناء قطاع النقل حيث كان متساوي في معدله قطر والمملكة العربية السعودية. ولقد ساهمت عوامل عديدة في هذا الاستخدام المرتفـع بالامارات، حيث أن ٨٠٪من البرامـج الاقتصادية المشتركة محلية وتحظى بمستويات عالية مـن التقـدم التكنولوجي، كما أدى وجود عـدد كبير من المغتربين بالامارات الـى زيادة نسبة استخدام تطبيقـات اقتصاد المشاركة لان هولاء المغتربين أكثر الماما بمفهوم الاقتصاد التشاركي ويستخدمونه بشكل أكثر انتظاما من السكان الأصليين(١٥).فضلا عن تبني الحكومة الذكاء الاصطناعي والشبكات الرقميـة واهتمت بشكل كبير بالابتكار والتجديد في قطاعاتها الاقتصادية فوضعت استراتيجية الوطنية للابتكـار وانشـاءت هيئـات ومؤسسات داعمـة لابتكار مثل:مؤسسـة دبـي للمستقبل،مجلس الامراء للذكـاء الاصطناعي،ومركز محمد بن راشـد الابحاث المستقبل،مجمع الشارقـة للبحوث و التكنلوجيا والابتكار،ومؤسسة مصدر وغيرها(١٦).

ومن أهم منصات وشركات الاقتصاد التشاركي في العالم(١٧):

١- شـركة أوبر (UBER) ، تعمل شـركة أوبر في حوالي ٦٠٠ مدينة حول العالم وتوفر خدمة الموصـلات لمليار راكـب و٣ ملايين سائق. تشمل مـدن تواجدها لندن وسيدنـي وسنغافورة ومصر وغيرها. وبفضل برنامج "أوبر إسعاف"تم تقليل الاعتماد على سيارات الإسعاف بنسبة ٧٪ في بعض المدن الأمريكية، اذ بلغت ايراداتها حوالي ٣,١١ مليار دولار في العام ٢٠١٨.

٢- شـركة Pager ،يقـوم تطبيق Pager بتوفير طبيـب لفحص المرضى في غضون ساعتين مـن إرسال الطلب، ويتـم تقديم الخدمة في أي مكـان يطلبه العميل (المريض). يتميـز التطبيق بتقديم ثلاثة خدمات رئيسية لعملائه (المرضى)، وهي: الاستشارة المجانية عبر المحادثات السريعة "Chat Live"، والاستشارة الطبية عبر الفيديو، والكشف الطبي في المنزل.

٣- تطبيـق(Too Good To GoK)هـو تطبيـق دنماركي تأسس عـام ٢٠١٥،ويربط النظام المستخدمين بالمطاعم والمخابز لشراء الأطعمة التي قد تنتهي صلاحيتها بسعر مخفض في نهاية اليوم حيـث يتم جمع هذه الأطعمـة قبل ساعة من موعد الإغلاق ويتم توزيعها علـى المستخدمين. مما يقلل من كمية الفضلات الغذائية ويساعد في منع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون وتوفير الوجبات للأشخاص الذين يحتاجونها.

١- شـركة كريـم"Careem" ،تأسست شـركة كريم في عـام ٢٠١٢ كخدمـة إقليمية لركوب السيـارات فـي دبـي، ومنذ ذلـك الحين امتدت إلـى اكثر من ٤٧ مدينـة في الشرق الأوسـط وإفريقيا وآسيا، وتخدم حوالي ستة ملايين مستخدم نشط مسجل مع ١٥٠٠٠٠ سائق.لتستحوذ عام ٢٠١٥ على "Enwani" الذي يمتلك نظام خرائط غني بالبيانات، وتم دمجه في تطبيق "Careem" كنظام خاص لتصنيـف الخرائط الـذي يسهل التنقل في المدن ونقـل الركاب، لتصل حجـم استثماراتها عام ٢٠١٦ حوالي ٧,٤٢١ مليون دولار(١٨).

٢- شركة Airbnb،تأسست Airbnb كشركة تقدم موقعاً يتيح للأشخاص فرصة تأجير واستئجار الأماكن السكنية في مختلف أنحاء العالم. يحتوي الموقع على أكثر من ٨٠٠,٠٠٠ إعلان للأماكن التي يمكن استئجارها في ٣٣,٠٠٠ مدينة و١٩٢ دولة، ويقع مقره الرئيسي في سان فرانسيسكو بكاليفورنيا. يمكن للمضيفين إنشاء صفحة تعريفية خاصة بهم وبالمكان الذي يرغبون في تأجيره، تتضمن توصيات مـن مستخدميـن آخرين ومراجعات من نزلائهـم السابقين، بالإضافة إلى نظـام مراسلة للتواصل بين المضيـف والنـزلاء. وفي عام ٢٠١٥، وصلت القيمة التقريبية للشركة إلى ٢٠ مليار دولار، وفي عام ٢٠١٧ وصلـت الإيرادات إلى ٣١ مليار دولار. يقدم الموقع أيضاً قائمة بخيارات التجارب التي يمكن للمستخدمين الاستمتاع بها في الوجهات المختلفة، مثل الموسيقى الحية والرياضات والأحداث المحلية، مما يزيد من قيمة الخدمة التي يقدمها الموقع(١٩).

وهناك العديد من التطبيقات والشركات الأخرى المعنية بالنقل والملابس والتمويل الجماعي فضلا عن مجالات أخرى.

ويصنف تقرير (برايس ووترهاوس كوبرز) لعام ٢٠١٤ نمو في الاقتصاد التشاركي عبر عشرة قطاعـات صناعية مختلفة خلال الأعوام العشرة القادمة . ففي قطاعات الإقراض من نظير إلى نظير، والتوظيف عبر الإنترنت، والإقامة من نظير إلى نظير، ومشاركة السيارات، وبث الموسيقى والفيديو سيكـون النمـو اعلى من القطاعات التقليدية مثـل المعدات والسيارات وتأجيـر أقراص فيديو، حيث ستشكل تلك القطاعات أكثر من ٥٠٪ من الإيرادات العالمية .

الشكل (١)

نمو الاقتصاد التشاركي في القطاعات عام ٢٠٢٥

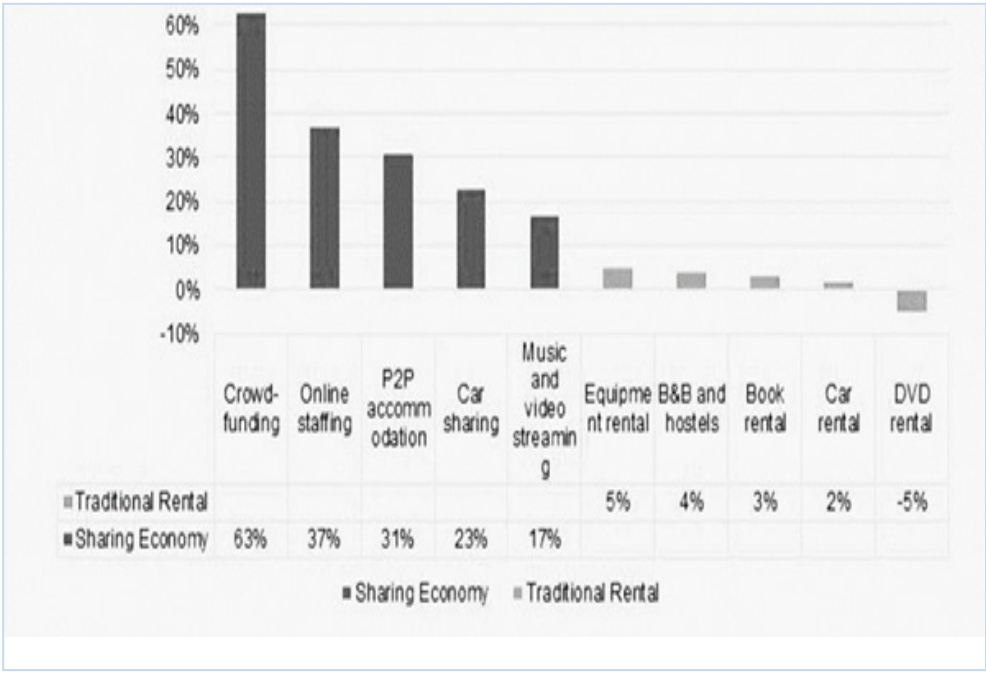

Source: Niam Yaraghi, Shamika Ravi, TheCurrentand Future State of the Sharing Economy ,Brooking sIndia IMPACT, SeriesNo.032017.March2017,p7

حسـب تقريـر صادر عن معهـد (بروكينجز) في عـام ٢٠١٧، سيشهد الاقتصـاد التشاركي نموًا كبيـرًا فـي السنوات القادمـة، إذ من المتوقـع أن يبلغ حجم هـذا الاقتصاد حوالـي ٣٣٥ مليار دولار بحلـول عام ٢٠٢٥، وذلك بسبب توسع شـركات مثل أوبر وإير بـي إن بي. ويوصي التقرير بتخفيف القيـود والضوابط التي تعيق دخول الشركات الناشـئة إلى هـذا القطاع، وتعزيز التعاون بين القطاعين العـام والخاص من خلال تبـادل البيانات وبناء الثقة. كما يشدد التقريـر على أهمية حماية خصوصية المستهلكين ومنحهم الحق في اتخاذ القرارات بشأن استخدام بياناتهم(٢٠).

الشكل (٢)

نمو الاقتصاد التشاركي خلال الأعوام ٢٠١٣-٢٠٢٥

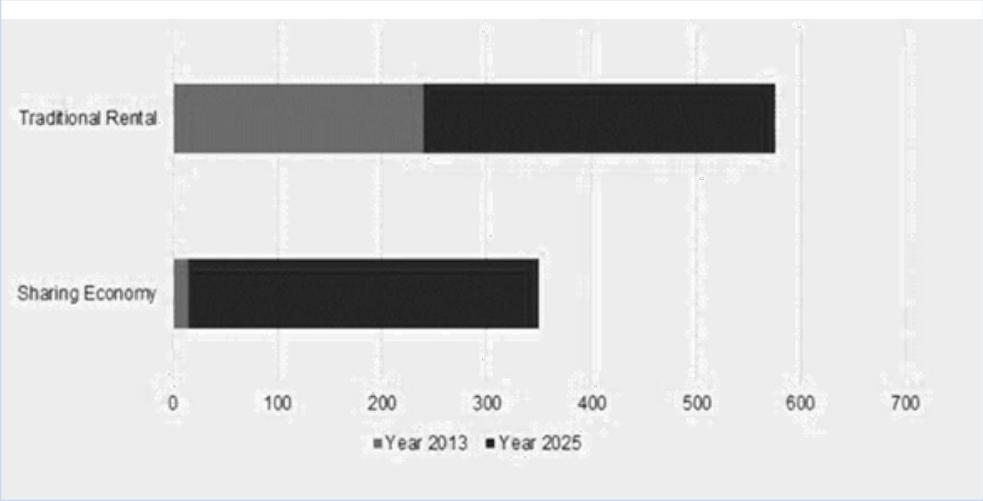

Source:Niam Yaraghi, Shamika Ravi, TheCurrentand Future State of the Sharing Economy ,.Brooking sIndia IMPACT, SeriesNo.032017.March2017,p8

وفي تقريرشـركة "proficientmarketinsights"الصادر عام ٢٠٢٢ تتوقع الشركة ان ترتفع القيمة الاجمالية للاقتصاد التشاركي العالمي من ١٣٣ مليار دولار عام ٢٠٢١ إلى٦٠٠ مليار دولار بحلـول عـام ٢٠٢٧، بمعدل نمو سنوي مركب قـدره ٣٢,٠٨٪، اما اهم الخدمات التي تبرز مشاركة السيـارات والغرف والتمويل الجماعي والخدمات الشخصية والفيديوهات والصوت والرعاية الصحية المشتركة والتعليم والمعرفة (٢١).

الشكل (٣)
قيمة الاقتصاد التشاركي العالمي خلال الأعوام ٢٠٢١-٢٠٢٧

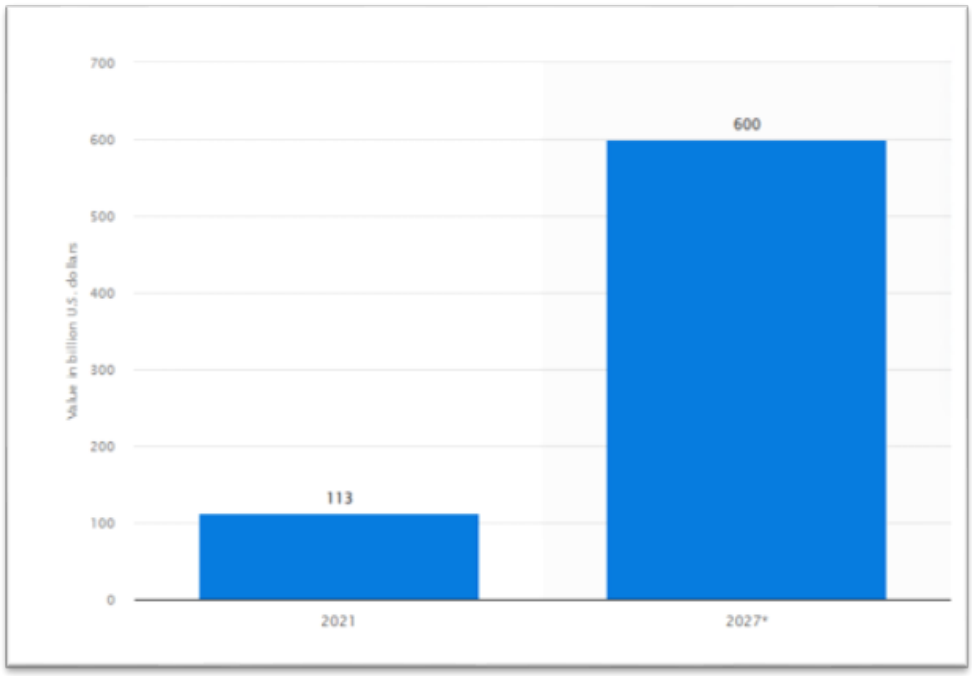

value-of-/٨٣٠٩٨٦/Source: Statista Research Department, https://www.statista.com/statistics
/the-global-sharing-economy

المبحث الثالث :

واقع الاقتصاد التشاركي في العراق واهم التحديات التي تواجهه ، والاليات والسياسات المقترحة لتنشيط الاقتصاد التشاركي في العراق.

أولا/ واقع الاقتصاد التشاركي في العراق

يعتبر الاقتصاد التشاركي ظاهرة نسبياً جديدة في العراق ، فلم يبرز الا في السنوات الخمسة الماضية وفي قطاعات ومجالات محدودة تكاد تقتصر بشكل رئيسي على خدمات النقل والاطعمة. ونظر لندرة البيانات الصادرة سواء من المؤسات الحكومية او من مؤسسات دولية عن حجم الاقتصاد التشاركي في العراق، فإننا سنتعرض النماذج العاملة في قطاع النقل في الاقتصاد التشاركي.

في العراق هناك مجموعة من شركات تعمل في النقل التشاركي من بينها شركة تاكسي "كريم" وهو اول مشروع عراقي في مجال النقل الذكي ولديه الان ما يقارب ١٠٠ الف عميل في بغداد منذ تاسيسهاعام ٢٠١٧، وشركة "كروة" التي بدأت خدماتها في بغداد ٢٠١٧ عبر تطبيق الهاتف النقال ابل ستور وجوجل بلاي لتقديم تجربة نقل امينة ومريحة للعملاء، وشركة "بلي" وهي احدى شركات

مجموعــة روكت انترنيــت التي تم تأسيسها في العراق عام ٢٠٢١ومقرهــا الرئيسي برلين وتهتم هذه المجموعة بدعم الشركات الناشــئة في مجال التكنولوجيا والانترنيت، وشركة تاكسي" كريم" التي تعد اشهر الشركات في النقل التشاركي في العراق. بدأت شركة تاكسي كريم في بغداد عام ٢٠١٨ وتعتبر واحدة من أوائل شــركات التكنولوجيا التي شــجعت توسعها في السوق العراقية ولا بد من الإشــارة ان شركة تاكسي كريم هي احدى شركات "كريم" للسيارات وتوصيل الطعام والسلع التي تنتشر في جميع انحاء جنوب آسيا والشرق الأوسط اما اشــهر المساهمين في هذه الشركة هي" شــركة اوبر" واحد من اشــهر الشركات التي تعمل في مجال الاقتصاد التشاركي والتي تقدم خدمات النقل والتوصيل السريع للركــاب والبضائــع في جميع أنحاء العالم. وبعد مرور عام من انطلاق تاكسي كريم خدماتها في بغداد أطلقــت كريــم الآن خدماتها في النجــف وإربيل والبصرة ليبلغ عدد الكباتن فــي عموم العراق اكثرمن ٣٥الــف كابتــن في عام ٢٠٢١ وبلغ عدد الزبائن الى مليون زبــون والتي تأسست فرصة لكسب دخل إضافــي من خلال ساعــات عمل مرنة، وأيضاً عدد من برامج التدريــب لتساعدهم على تحسين جودة الخدمــات التــي يقدموها لعملائنا، بالإضافة إلى مزايا وحوافز أخــرى لأصحاب الأداء الأفضل. وتعد كريــم الشركــة الوحيدة للنقل الذكي في العراق التي تقدم برنامــج مكافآت خاص بالكباتن والذي يهدف إلــى تقدير الكباتن المتميزين ومكافأتهم على تقديم خدمة عالية الجودة للعملاء، كما توفر خدمة التأمين على كلٍ من الكابتن والعميل خلال الرحلات(٢٢).

امــا خدماتها فقد حرصت شــركة تاكسي كريم الــى توفير مجموعة متنوعة مــن السيارات بفئات مختلفــة لتلبي احتياجات الزبون وكما توفر لكل الفئات معايير الأمن والسلامة العالية، وامكانية تجميع النقــاط مــع كل رحلة وإعادة استخدامها في العديد من خدمات كريم من خلال برنامج "ولاء كريم" بما يسهم في تعظيم الفائدة المستفادة لدى جميع زبائن كريم، كما تتضمن الخدمات التي تقدمها شركة كريم العديــد من الفئــات المختلفة للسيارات، وتوفر أسعارًا مختلفة تتناسب مــع احتياجات العملاء، بدءًا من فئة التاكسي التقليدية التي تضم سيارات حديثة وأقل وقت انتظار، وفئة التاكسي الاقتصادي التي توفر أسعــارًا أرخص مع سيــارات ذات موديلات أقل حداثة، وحتى فئة السيــارات الخاصة (إكسترا) التي توفــر سيــارات خصوصية عالية الجودة وتناسب الزبائن الذين يرغبــون في الانتقال بكل راحة وبأقل سعر ممكن.كما أعلنت عام ٢٠٢٠ على توسيع نطاق خدماتها واستعمال وسائل التكنولوجيا المبتكرة، باستخدامها الـ Super App، ليتحول تطبيق كريم لمنصة تقنية متعددة الخدمات تتضمن نقل الأفراد، ونقل الطلبات وخدمات الدفع الإلكتروني.(٢٣)

وعلــى الرغم دخول العراق إلى عصر الاقتصاد التشاركــي عبر مجالات النقل التشاركي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات التي تشمل:

أ- قلــة الوعي بثقافة الاقتصاد التشاركي: لا يزال العديد من المستثمرين والشركات في العراق غير ملمين بمفهوم الاقتصاد التشاركي وكيفية الاستفادة منه، مما يقلل من فرص تطوير هذا النوع من الأنشطة الاقتصادية.

ب- صرامــة سياسات العمل، فبعض سياسات العمل لا تغطي أحياناً سياسة الدوام الجزئي، أو لا

تجيز للوافدين العمل لمصلحة طرف آخر، مما يحد من إمكانيات الاقتصاد التشاركي.

ت- البنيــة التحتية المتدنية: تعانــي العديد من المناطق في العراق من ضعف البنية التحتية، وهذا يجعــل مــن الصعب توفير الاتصــالات السريعة والموثوقــة، والتي تعتبر حاسمــة للعديد من الأنشطة الاقتصادية التشاركية.

ث- التشريعــات واللوائــح التنظيميــة: ان عــدم وجود إطــار تشريعي ولوائــح تنظيمية واضحة ومتكاملة تعد اكبر العوائق امام مشاركة الاعمال الاقتصادية في الاقتصاد التشاركي في العراق، وهذا يجعلــه صعبًا على الشركات والمستثمرين تحديد مساراتهم والتخطيط لها. فالاستثمارات الرقمية مثلا يجب ان تكون مصحوبة بإصلاح لوائح الاعمال والحوكمة وتنمية المهارات(٢٤) .

ج- قلــة الثقة: تتطلب منصات الاقتصاد التشاركي الثقة فيمــا يتعلق بالبيانات الشخصية التي يتم جمعهــا ومن حيث موثوقية وجــودة الخدمة المقدمة ، وفي العراق يواجــه المستهلكون والمستثمرون فــي العــراق قلة الثقة في الأنظمة الحكومية والتجارية، مما يجعل مــن الصعب إقناعهم بالاستثمار في مشاريع التشاركية. عدم ثقة المستهلكين في المنطقة بتلك المنصات، وإبداؤهم حذراً تجاه قضايا حماية البيانات والجودة.

ح- ظل البيئة الرقمية والتقنية في العراق : تتطلب معظم شــركات ومنصات الاقتصاد التشاركي وجــود خدمــات الانترنيت السريــع وتوفر الهواتف الذكيــة بين الافراد ، وفي العــراق ملكية الهواتف الذكيــة بيــن الافراد جيدة بالعموم الا ان شــركات الاتصالات وتغطيتهــا للاتصالات والانترنيت هي احد العوائق الرئيسية فاسعار الشحن الهاتف وخدمات الانترنيت هي مرتفعة بالعموم مع وجود ضعف بخدمات الانترنيت والاتصال .

خ- أنظمــة الدفع الإلكتروني، فــي العديد من البلدان بلدان النامية تواجــه عائق مشترك وهو ان انظمــة الدفــع الالكترونــي او بطاقات الائتمان ضعيفــة ، وفي العراق الانظمــة الائتمانية والدفع عبر الهاتف المحمول مازال بدائية جدا .

ثانيا: أهم السياسات والاليات المقترحة لتنشيط اقتصاد التشاركي في العراق

يمكــن للحكومــة العراقية تحقيق الاستفادة القصوى من الاقتصــاد التشاركي من خلال إعداد إطار شــامل للسوق العراقية، بهدف تعزيز الفوائد الاقتصادية مثل خلق فرص العمل والابتكار، وفي الوقت نفسه تقليل المخاطر التي يمكن أن تواجهها المستهلكين. تلك هي نتائج دراسة أجرتها شركة الاستشارات الإدارية "بوز أند كومباني"، التي تركز على خمسة مرتكزات رئيسية لاستفادة الحكومات من الاقتصاد التشاركي في الدول العربية وهي.: (٢٥)

١- نموذج حوكمة واضح: ينبغي على كل وزارة مراقبة فعاليات الاقتصاد التشاركي وإقامة لجنة مشتركــة بين القطاعات تتولــى مجالها ومعالجة تأثيرات المنصات على القطاعات المختلفة. وسيساعد ذلــك في تنسيــق الجهود بين مختلف الــوزارات والبلديات والسلطات عبر كافــة القطاعات، والهيئات التنظيمية للإنترنت بشأن الآثار الأوسع للاقتصاد التشاركي.

٢- مواءمــة الأنظمة واللوائح: وضع أنظمة ولوائح واضحــة أمر ضروري لحماية المستهلكين ومقدمي الخدمات، ولضمان المنافسة العادلة في السوق. يجب أن تشمل هذه الأنظمة واللوائح متطلبات دخول السوق، المسؤولية القانونية، وحماية كل من المستهلك ومقدم الخدمة.

٣- إعــادة هيكلة سياسات العمل: يجب تحديد وتعزيز هياكل العمل الجديدة مثل إجراءات العمل بــدوام جزئي وتغطيــة المتعاونين. كما قد تحتــاج أيضاً إلى إعادة هيكلة نظــام الكفالة للعمال الأجانب لتمكين الوافدين من المشاركة في الاقتصاد التشاركي.

٤- الضرائب: ان تكون سياسات الضرائب المتعلقة بتلك الأنشطة ومعلنة من قبل الجهات المعنية

.٥- تعزيــز التكنولوجيــا والابتكار: يمكن للحكومة العراقية استخــدام الاقتصاد المشارك لتعزيز التكنولوجيا والابتكار في البلاد. يمكن تشجيع الشركات المحلية والأفراد على تطوير حلول تقنية جديدة وتبنيها في الاقتصاد التشاركي. يمكن تقديم الدعم والتشجيع للشركات الناشئة والمبتكرة التي تعمل في مجــال الاقتصاد التشاركي مــن خلال توفير برامج تمويل وتسهيل الوصول إلى الأسواق ودعم البحث والتطوير.

تلــك الركائــز تشير إلى ضــرورة تبني إطار شــامل للسوق العراقيــة وتعزيز القــدرات والوعي والشراكــات لتحقيق الاقتصاد التشاركــي في العراق، مع وضع بعض السياســات والاليات الحكومية الداعمة والمنظمة لعمل الاقتصاد التشاركي والتي هي:

أ- وضع لوائح وتشريعات تدعم هذه الأنظمة وتحمي حقوق المستخدمين والمتعاملين.على سبيل المثــال، يمكن وضع لوائح لتحديد معاييــر السلامة والجودة للخدمات والمنتجات التي تقدمها الشركات الاقتصاديــة المشاركة، وكذلــك تنظيم علاقة الشركات بالمستخدمين وحمايــة حقوقهم وخصوصيتهم. ويمكــن أيضاً وضع لوائح لتحديد الضرائب والرسوم المفروضة على الشركات الاقتصادية المشاركة وتحديــد آليــات توزيع الأرباح والمكاسب بيــن الشركات والمستخدمين.ومن أجــل تحقيق المرونة في الإطار التنظيمي للأعمال الاقتصادية التشاركية، يمكن وضع قوانين تشجع على التجارب والابتكار في هذا المجال دون الإضرار بالمستخدمين أو المجتمع بشكل عام. ويمكن أيضاً تعزيز التعاون والشراكة بين الشركات الاقتصادية المشاركة والحكومات المحلية والمجتمع المدني لتعزيز فرص النمو والتنمية المستدامة في هذا المجال.

ب- ان وضــع إطــار لمبادئ السياسة العامــة لدعم الاقتصاد التشاركي يمكــن أن يكون مفيدًا في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. ومن بين المبادئ التي يمكن تضمينها في هذا الإطار:

١- تشجيــع المؤسسات الصغيــرة والمتوسطة التي تتبنى نظام اقتصــاد المشاركة وتوفير الدعم والتمويل الملائم لها،كما يمكن للحكومة تقديم الحوافز والمزايا الضريبية للمشاريع الناشئة في الاقتصاد التشاركي.

٢- وضــع سياسات لحمايــة حقوق المستخدميــن والمشاركين في الاقتصــاد التشاركي وتشجيع المساءلة الاجتماعية والبيئية.

٣- تحفيــز الابتكار والتكنولوجيا في ســوق الاقتصاد التشاركي وتطوير بنيــة تحتية تكنولوجية ملائمة مثل توفير خدمات الإنترنت السريعة والموثوقة، وتطوير نظم الدفع الإلكترونية الآمنة والفعالة.

٤- تعزيز التعاون الدولي والتبادل المعرفي في مجال الاقتصاد التشاركي.

٥- العمل على تطوير مؤشرات لقياس الأداء الاجتماعي والبيئي والاقتصادي للأعمال التجارية في الاقتصاد التشاركي.

٦- تشجيــع التدابيــر القانونية والتنظيميــة التي تعزز الشفافيــة والحوكمة الجيــدة في الاقتصاد التشاركي.

تشجيع النظم الاقتصادية المستدامة والقائمة على الأسس البيئية في الاقتصاد التشاركي.

٧- وضــع لوائــح وأنظمة واضحــة: يجب وضــع لوائح وأنظمــة واضحة لحمايــة المستهلكين والمشاركيــن في الاقتصاد التشاركي، وتعزيــز المنافسة العادلة والشفافية في السوق. ويمكن أن تشمل هذه السياسات متطلبات دخول السوق والمسؤولية القانونية وحماية حقوق المستهلكين.

٨- تطويــر العمالة المهرة: يمكن للحكومة تطوير العمالة المهرة في الاقتصاد التشاركي، وذلك عبــر توفيــر التدريب والتعليم المهنــي المناسب للمشاركين في هذا القطاع. كمــا يمكن للحكومة توفير برامج التأهيل المهني للعمالة الأجنبية المشاركة في الاقتصاد التشاركي.

٩- التوعية والتثقيف: يمكن للحكومة العراقية تعزيز التوعية والتثقيف بأهمية الاقتصاد التشاركي وفوائده والسبل الكفيلة لتشجيعه وتطويره، وذلك من خلال حملات توعوية وإعلامية وتدريبية للجمهور والشركات والمؤسسات والجهات الحكومية.

ت- يمكــن الاستفادة من تجارب دولية ناجحة فــي دعم الاقتصاد التشاركي وتحقيق نتائج إيجابية فــي هذا المجال فــي العراق، مثل تجربة كوريــا الجنوبية التي تعد من تجــارب القيمة في هذا المجال ، حيــث أعلنــت الحكومة عــام ٢٠١٢ في مدينة سيول أنها ستصبح مدينــة مشاركة، ونجحت في تنفيذ "قانــون ترويج المشاركة" الــذي وضعته لدعم الاقتصاد التشاركي. بوضع مجموعة من المعايير التي يجــب على الشركات تلبيتها للحصــول على تصنيف "المشاركة في الأعمــال التجارية"، على رأسها الالتــزام بحــل المشاكل الحضريــة، بما في ذلك: ازدحــام حركة المرور، والتلــوث البيئي، والحد من النفقــات المنزليــة من خلال تقاسم السلع لتصبح فيما مؤهلة للحصول على الدعم الحكومي لتتأهل ،وقد حصلــت أكثر من ٧٧ شــركة في سيئول على هذا التصنيف. لتقــدم الحكومة فيما بعد حوافز لأصحاب المشاريــع لبدء الأعمال التجارية التشاركية مثل المسابقات وجوائز والمؤتمرات ، بالإضافة إلى تقديم الدعم الحكومي لهذه الشركات. كما سعت حكومة سيول إلى تحديد وحل الحواجز التي تعيق الشركات

من الاستفادة من الاقتصاد التشاركي خاصة الحواجز التي تتعلق بالنقل، والضرائب، والتأمين، والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، فقد أتاحت المدينة مبانيها والممتلكات والأصول العامة للاستئجار من قبل الجمهـور العام(٢٦). وفي عام ٢٠١٩، وضعت الحكومة الكوريـة خطة لتحفيز الاقتصاد التشاركي وحـل المشكلات التي تواجهه، وتشمل هـذه الخطة إنشاء هيئة إدارية لإدارة مزودي خدمات النقل من حيـث تنظيم المنصات على اعدادها وخدماتها ،اذ تنظر الخطة الى الاقتصاد التشاركي ومنصاته مثل Airbnb و Uber نمـوذج اقتصـادي يستخدم فيـه الأفراد والشركات والمؤسسـات العامة المنصات لمشاركة الأصول والخدمات وبالتالي تعزيز الكفاءة الاقتصادية(٢٧).

الاستنتاجات

١- يعتبـر الاقتصـاد التشاركـي مفهومًا حديثًا يقوم علـى تبادل الموارد والخدمـات بين الأفراد والمجتمعـات من خـلال استخدام التكنولوجيـا الحديثة والتطبيقـات الإلكترونية المفتوحـة. يعمل هذا النموذج الاقتصادي على تقليل التكلفة وزيادة الكفاءة وتحقيق التوازن الاجتماعي والبيئي.

٢- وفقًا لتقرير صـادر عن شـركة "proficientmarketinsights" تتوقع الشركة ان ترتفع قيمـة الاجمالية لاقتصاد التشاركـي العالمي من ١٣٣ مليار دولار عام ٢٠٢١ إلى٦٠٠ مليار دولار بحلـول عـام ٢٠٢٧، بمعدل نمو سنوي مركب قـدره ٣٢,٠٨٪، اما اهم الخدمات التي تبرز مشاركة السيـارات والغرف والتمويل الجماعي والخدمات الشخصية والفيديوهات والصوت والرعاية الصحية المشتركة والتعليم والمعرفة.

٣- أن تطبيقـات الاقتصـاد التشاركـي في العراق لا تـزال محدودة في مجـال النقل التشاركي، وذلـك بسبب عدة عوامل منها قلة الوعي بمفهوم الاقتصـاد التشاركي والتحديات القانونية والتشريعية والتكنولوجية والبنية التحتية المحدودة في العراق.

٤- لابـد مـن تعزيـز التشريعـات واللوائح الداعمـة للشركات الصغيـرة والمتوسطـة وتوعية المستهلكين وتعزيز التعاون والشراكات بين القطاعات المختلفة والتركيز على استدامة الاقتصاد وتقييم السياسات بشكل دوري.

٥- ضرورة وضع إطار شـامل للسـوق العراقية لتحقيق الاقتصـاد التشاركي، وذلك من خلال وضع لوائح وتشريعات تدعم هذه الأنظمة وتحمي حقوق المستخدمين والمتعاملين، بما في ذلك معايير السلامـة والجودة والضرائب والرسوم المفروضة على الشركات الاقتصادية المشاركة وآليات توزيع الأرباح والمكاسب.

٦- تعزيز قدرات ووعي الشركات الاقتصادية المشاركة، من خلال تشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتبنى نظام اقتصاد المشاركة وتوفير الدعم والتمويل الملائم لها، بالإضافة إلى تطوير بنية تحتية تكنولوجية ملائمة وتحفيز الابتكار والتكنولوجيا في سوق الاقتصاد التشاركي.

التوصيات

١- الحتمية الرقمية وتوفير خدمات الإنترنت عالية الجودة في جميع أنحاء العراق لدعم عمليات التواصل والتعاملات التجارية عبر الإنترنت.

٢- تقديم التدريب والتوعية للشركات والأفراد بشأن الاقتصاد التشاركي وكيفية الاستفادة منه لتعزيز التعاون والتنمية المستدامة.

٣- إعادة النظر في السياسات والتشريعات الحكومية وتحسين بيئة الأعمال لتسهيل نمو الاقتصاد التشاركي ودعم الشركات المتعاملة في هذا المجال.

٤- تعزيز التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني لتوفير بيئة مشجعة لنمو الاقتصاد التشاركي.

٥- تشجيع التمويل الاستثماري للشركات المتعاملة في الاقتصاد التشاركي من قبل المستثمرين المحليين والدوليين لدعم نمو هذا النوع من الاقتصاد.

٦- يتعين رفع الوعي بطريقة منهجية بين أفراد المجتمع العراقي بأهمية التعامل بالاقتصاد التشاركي،كون له فوائد وعوائد يمكن ان يجنيها الافراد والشركات، ومن اجل ذلك يمكن تنظيم ندوات وورش عمل لتبادل الخبرات والمعرفة في مجال الاقتصاد التشاركي، والتعريف بأنماطه وطرق تطبيقه.،تشجيع الشركات والمؤسسات على تبني مبادئ الاقتصاد التشاركي، والتعاون مع الأفراد والمجتمعات المحلية لتحقيق الاستدامة والتنمية المستدامة.توفير الدعم والتشجيع للمشاريع الصغيرة والناشئة التي تعتمد على مبادئ الاقتصاد التشاركي، وتقديم الخدمات والمنتجات المستدامة والصديقة للبيئة.

المصادر:

أولا: المصادر العربية

١- فكري ال هير، الاقتصاد التشاركي مساهمة في تطوير قواعد اقتصاد

٢- محرم حداد، ظريف توفيق، تعزيز الاقتصاد التشاركي في مصر، معهد التخطيط القومي،ط١،مصر، ٢٠٢٢.

٣- انعام قرشي مبارك، نمو الاقتصاد التشاركي وتداعيات كوفيد-١،وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، ٢٠٢٠.

٤- دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية ،المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة ،٢٠١٨.

٥- لقاء شاكر عبود، واقع الاقتصاد لتشاركي في العراق (الفوائد والمعوقات) دراسة حالة النقل

التشاركي (تكسي كريم)، مجلة الدراسات الاقتصادية والإدارية ، ع ٢٨، ٢٠٢٢.

٦- حسين عبد المطلب الأسرج، جائحة كورونا ومستقبل الاقتصاد التشاركي، ٢٠٢١، http:// dx.doi.org/١٠,١٣١٤٠/RG.٢,٢,٢٢٨٦٥,٠٤٩٦٤

ثانيا : المصادر الاجنبية

١- https://www.almrsal.com/post/933743

2- Tawanna R. Dillahunt; Xinyi Wang; Earnest Wheeler; Hao Fei Cheng; Brent Hecht; and Haiyi Zhu:

3- The Sharing Economy in Computing: A Systematic Literature Review, Proc, ACM Hum. -Comput.

4- Interact, Vol. (1), No. (2), Article (38), November 2017.

5- Theodoros Daglis, Sharing Economy, Encyclopedia 2022,vol: 2. https://doi.org/10.3390/ encyclopedia2030088

6- Cristina Miguel et al, The Sharing Economy in Europe,2022, , https://doi.org/10.1007/978-3-030-86897-0_2.

7- Proficient Market Insights, Sharing Economy Market, https://www.globenewswire.com/en/news-release/2022/10/14/2534618/0/en/Sharing-Economy-Market-Size-in-2022-2027-New-Report-reaching-USD-600000-0-million-by-2027-data-is-Newest-for-global-separately-with-Impact-of-domestic-and-global-market-Top-players.html

8- Niam Yaraghi, Shamika Ravi, TheCurrentand Future State of the Sharing Economy ,Brooking sIndia IMPACT, SeriesNo.032017.March2017.

9- Gökhan AKEL, EVALUATION OF SHARING ECONOMY IN EXPERIMENTAL APPEALING, UİİİD-IJEAS, 2020 (26):53-66 ISSN 1307-9832.

10- NiamYaraghiand &Shamika Ravi, The Current and Future State of the Sharing Economy, BrookingsIndiaIMPACT,SeriesNo.032017,.March2017..

11- https://iraqtech.io/

12- https://alrased.news

13- https://www.mawazin.net/Details.aspx?jimare=160479

14- Jungwook Kim, Hangyul Cho, Case Studies on the Regulatory Challenges Raised by Innovation and the Regulatory Responses, OECD and Korea Development Institute,2021

15- ILO,The informal economy: enabling transition to formalization (Tripartite InterregionalSymposium on the Informal Economy: Enabling Transition to Formalization No. ISIE/2007/1).Geneva: International Labour Organization,2007.

16- Tom Slee, What is Yours is Mine: Against the Sharing Economy, New York, NY: OR Books,2015.

17- Chris J. Martin, The Sharing Economy: A Pathway to Sustainability or a Nightmarish Form of Neoliberal Capitalism?, Ecological Economics, vol: 121: 2016, https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2015.11.027.

18- Min Jung Kim, Benefits and Concerns of the Sharing Economy:Economic Analysis and Policy Implications, KDI Journal of Economic Policy, VOL: 41, NO: 1,2019 Monique Retamal ,Elsa

19- Dominish , The Sharing Economy in Developing countries. Prepared by the Institute for Sustainable Futures at the University of Technology Sydney (UTS) for Tearfund UK,2017

الهوامش

1. . فكري ال هير، الاقتصاد التشاركي مساهمة في تطوير قواعد اقتصاد النِّد للنِّد ، ص8.
2. محـرم حـداد، ظريـف توفيـق، تعزيـز الاقتصـاد التشاركي في مصـر، معهـد التخطيط القومي،ط1،مصر، 2022،ص5.

3. Tawanna R. Dillahunt; Xinyi Wang; Earnest Wheeler; Hao Fei Cheng; Brent Hecht; and Haiyi Zhu:
4. The Sharing Economy in Computing: A Systematic Literature Review, Proc, ACM Hum. -Comput.

5. Interact, Vol:1, No2:, Article (38), November 2017. p 4.

6. Theodoros Daglis, Sharing Economy, Encyclopedia 2022, 2, P13223. https://doi.org/10.3390/ encyclopedia2030088

7. Cristina Miguel et al, The Sharing Economy in Europe,2022, P23, https://doi.org/10.1007/978-3-030-86897-0_2.

8. Tom Slee, What is Yours is Mine: Against the Sharing Economy, New York, NY: OR Books,2015.

9. Chris J. Martin, The Sharing Economy: A Pathway to Sustainability or a Nightmarish Form of Neoliberal Capitalism?, Ecological Economics,vol: 121: 2016,p153. https://doi.org/10.1016/j.ecolecon.2015.11.027

10. Cristina Miguel et al,op.cit,p34.

11. Monique Retamal ,Elsa Dominish , The Sharing Economy in Developing countries. Prepared by the Institute for Sustainable Futures at the University of Technology Sydney (UTS) for Tearfund UK,2017, p2-3.

12. Min Jung Kim, Benefits and Concerns of the Sharing Economy: Economic Analysis and Policy Implications, KDI Journal of Economic Policy, 2019, VOL: 41, NO: 1, p16.

13. Theodoros Daglis,op.cit,P1324

14. ILO,The informal economy: enabling transition to formalization (Tripartite InterregionalSymposium on the Informal Economy: Enabling Transition to Formalization No. ISIE/2007/1).Geneva: International Labour Organization,2007,p25.

15. ()Niam Yaraghi, Shamika Ravi, The Current and Future State of the Sharing Economy ,Brooking sIndia IMPACT, Series No.032017,March2017,P4

16. https://blog.gitnux.com/sharing-economy-statistics/

17. Niam Yaraghi, Shamika Ravi,op.cit,,P5.

18. محرم حداد ، مصدر سابق،ص15.

19. انعام قرشي مبارك، نمو الاقتصاد التشاركي وتداعيات كوفيد1-،وزارة الاقتصاد، الامارات العربية المتحدة، 2020، ص8.

20. دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية ،المجالات والفرص المتاحة لتطبيق اقتصاد المشاركة والاقتصاد الدائري في العالم العربي لتحقيق التنمية المستدامة ،2018،ص9.

21. انعام ، ص15

22. انعام قرشي مبارك، مصدر سابق ، ص9.

23. دائرة البحوث الاقتصادية، اتحاد الغرف العربية ،مصدر سابق، ص10.

24. Gökhan AKEL, EVALUATION OF SHARING ECONOMY IN EX-PERIMENTAL APPEALING, UİİİD-IJEAS, 2020 (26):53-66 ISSN 1307-9832,p61.

25. NiamYaraghiand &Shamika Ravi, The Current and Future State of the Sharing Economy, BrookingsIndiaIMPACT,SeriesNo.032017,. March2017.P6.

(26) Niam Yaraghi, Shamika Ravi, op.cit,p8.

(27) Proficient Market Insights, Sharing Economy Market, https://